د. بسام أبو عبد الله

الصين وتلمس أحجار النهر!

كُلفت من قيادة حزب البعث السفر إلى الصين للمشاركة في المؤتمر الرابع للحوار بين الحزب الشيوعي الصيني، والأحزاب في الدول العربية مع رفاق من الحزب الشيوعي السوري بجناحيه، حيث شكّلنا وفداً سورية متناغماً متفقاً على الأساسيات والقناعات الوطنية لبلدنا وشعبنا، وهذا جانب مهم جداً.
الجانب الآخر أن المشاركة لم تكن بروتوكولية من جانبنا ولا من جانب الأصدقاء الصينيين الذين حرصوا على تقديم بلدهم وسياساتهم، وتجربتهم في الجوانب كافة، ليس بهدف تصديرها لأحد، وإنما للتعلم منها، وأخذ العبر والدروس، ذلك أن السؤال الذي يطرحه الناس دائماً: ما فائدة كل هذه الزيارات، والاطلاع على التجارب، إذا كنا لا نريد الاستفادة والتعلم، خاصة إذا كان البعض منا ليس لديه الإرادة للتغيير والتغير، والتي هي سُنَّة الكون والحياة!
جوابي: أن واجبي كغيري الكتابة عن ذلك، وإلقاء الضوء على مشاهداتي، وملاحظاتي، والخلاصات التي يجب أن تُقرأ، وتُعمم، إذ إن البقاء في المكان دون التقدم للأمام مسألة مستحيلة في هذا الزمن، وواجبنا تقديم الحلول الممكنة، وليس الندب والصراخ، وبث الطاقة السلبية، فما نواجهه شيء خطير جداً، قد يؤدي إلى الإطاحة بكل تضحياتنا الهائلة التي قدمها شعبنا الصابر.
هنا دعوني أنقل بعض ما لاحظته، وقرأته، وسجلته من خلال هذه الجولة مع القيادات، والباحثين الصينيين في الحزب والدولة والجامعات، وأهم الخلاصات:
في منهج التفكير:
تخلص الصينيون من خلال قراءة تجاربهم لأكثر من مئة عام من تقديس النصوص، والإفراط الأيديولوجي على حساب الحقائق، والواقع، والحقيقة التي تفرزها تحديات الحياة، وتطورها السريع، وركزوا على الأفعال وليس الأقوال، وعلى ثمار الشجرة وليس أوراقها فأنتجوا نمط تفكير يتعلم، ويدرس، ويأخذ حقائقه من الواقع والناس وليس من الكتب والنظريات فقط.
التركيز على الإبداع والابتكار، فقد تكررت هاتان الكلمتان كثيراً في خطابات المسؤولين الصينيين، والعبرة أنه إذا لم يكن لديك القدرة على اجتراح الحلول للمشاكل، وتكتفي بالتوصيف والتنظير، فلا مكان لك ضمن منظومة العمل، وعليك أن تغادر فوراً، ذلك أنهم يركزون كثيراً على الكفاءات، وليس على أنصافها، وعلى قصص النجاح وليس الفشل، وعندما نفهم ذلك نعرف كيف تتفوق الأمم.
المراجعة والتصحيح:
وهي عبارة تكررت كثيراً على لسان مسؤولي الحزب الشيوعي الصيني، أي أن هناك أدوات ووسائل للتحقق من مدى صحة أي سياسات أو إجراءات، أو خطط، وهناك تصحيح لها بشكل مستمر وعلمي، ومدروس، والهدف ليس إلقاء المسؤوليات هنا وهناك، بل الوصول للهدف، وهنا كان الأمين العام السابق للحزب الشيوعي الصيني دينغ شياو بينغ يقول: «لا يهمني لون القط إن كان أبيض أم أسود، المهم أن يصطاد فأراً».
الجمع بين البراغماتية، والمبادئ، وهي قضية ترتبط بالحكمة وخلاصات تجارب التاريخ، فالبراغماتية لا تعني مفهوماً انتهازياً، وإنما التفكير الواقعي، والتعاطي معه، وابتكار الحلول، واجتراحها، إذ لا يكفي أن تتحدث عن المبادئ، والقيم، والواقع في مكان آخر، بل عليك أن تحتفظ بها وتتمثلها بسلوكك، وأن تكون قدوة للآخرين، لكن الأهم إيجاد الحلول لمشاكل الناس، والمجتمع، والدولة.
وهناك الكثير من القضايا التي يمكن الحديث عنها، فالصينيون قالوا لنا وللعرب نحن مستعدون للتعاون ولسنا آتين للهيمنة على أحد، أو نقل التجارب، وتصديرها، ذلك أن تجاربنا موجودة، ومن يريد التعلم أهلاً وسهلاً به.
في السياسة الخارجية:
لاشك أن لدى الصين مشروعاً واضحاً ومعلناً أطلقه الرئيس الصيني شي جين بينغ عام ٢٠١٣ هو «حزام واحد طريق واحد»، وهذا المشروع انطلق على مستوى العالم، وليس فقط المنطقة العربية، وهو يقدم خيارات أخرى للشعوب والدول، وهي خيارات تنموية، واقتصادية، وتجارية، وثقافية، وحضارية، أي أن المشروع ليس مشروعاً اقتصادياً فقط بل يشمل جوانب ثقافية، وإعلامية، وسياسية، ولذلك فإن الرئيس الصيني أطلق عدة مبادرات عالمية مع مشروع الحزام والطريق منها: مبادرة الحضارة العالمية التي تتناقض تماماً مع الطروحات الأنكلوساكسونية التي تتحدث عن صراع الحضارات، وأطلق مبادرة الأمن العالمي التي تتحدث عن تكامل الأمن بين الدول، والحاجة للتعاون لتحقيق الاستقرار والتنمية، مقابل طرح أميركي يقوم على إثارة الاضطرابات والقلاقل، وخلق الأزمات، وإدارتها، وليس حلها، وهناك مبادرة ايكولوجية تتعلق بالبيئة ومواجهة التحديات البيئية عالمياً، ومبادرة تتعلق بالتكنولوجيا وتحديات تطورها السريع، وبالتالي فإن الرؤية الصينية ليست جزئية إنما رؤية متكاملة، وهي ليست رؤية استعمارية بل تعاونية تقوم على الشراكة، وتفتح آفاقاً جديدة من بين الدول والأمم والشعوب عبر الحوار والتفاهم، وتحقيق مبدأ رابح- رابح، واحترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتعزيز الخصوصيات الثقافية، والتنوع الحضاري، وليس فرض القيم الشاذة التي يحاول العولميون الماليون فرضها على الأمم والشعوب، ونشر الكراهية والتطرف من خلال تعميم مفاهيم: الإسلامو فوبيا، الروسو فوبيا، والتهديد الصيني، وغيره الكثير.
إن أمامنا، وأمام العرب دولاً وشعوباً وأحزاباً، فرصة تاريخية بنهوض الصين وبزوغها، ذلك أنها تقدم خيارات، وبدائل إستراتيجية لتشكيل عالم جديد متعدد الأقطاب يقوم على أسس وقواعد جديدة، وهذا العالم لن يتشكل إلا بتحالف واسع عالمياً تواجه فيه مفاهيم الهيمنة، والسيطرة، ونهب الثروات، واستعباد الشعوب، واحتلالها، ومحاصرة الدول، وإخضاعها اقتصادياً، وسياسياً، وحضارياً.
إن ما يهمنا الآن هو كيفية مواجهة التحديات والمخاطر الماثلة أمامنا في سورية، وهو أمر يحتاج إلى نمط تفكير جديد يعتمد على ما قاله أحد القادة الصينيين يوماً ما: «لننزل إلى النهر ونتلمس الأحجار بأرجلنا»، ذلك أن النقاش والجدل، وتحميل المسؤوليات لن يفيد بشيء، ولكن في الوقت نفسه نحتاج لمنهج تفكير جديد، وأدوات عمل تعطي نتائج مع التركيز على الأشياء الجوهرية وليس الثانوية، لأنه كما قال المفكر الإيراني علي شريعتي يوماً ما: «عندما يشب حريق في بيتك، ويدعوك أحدهم للصلاة والتضرع إلى الله، فاعلم أنها دعوة خائن، لأن الاهتمام بغير إطفاء الحريق، والانصراف عنه لعمل آخر هو الاستحمار، حتى وإن كان عملاً مقدساً».
لدينا الطاقات والكفاءات، والشعب المبدع والصابر والمكافح، لكن دون الجرأة في الحلول والطرح، ودون تلمس أحجار النهر بأنفسنا سنبقى ندور في دائرة مفرغة، وتلمس أحجار النهر يعني قراءة الواقع، وتحولنا لقدوة للناس، وما لم نكن قدوة في السلوك والأخلاق لن نستطيع قيادة الناس في ظرف صعب للغاية ومعقد، والمسؤولية هنا علينا جميعاً في كل مكان، وكلنا قادرون على الفعل، لكن السؤال: هو كيف؟
جوابي: المبادرة ثم المبادرة، وتكاتف وتحالف القوى الخيرة والمنتجة والمحبة، على حساب قوى الفساد والإفساد التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه، مع قائد هذا البلد الرئيس بشار الأسد ليس من خلال انتظار التوجيهات، والظهور بمظهر العاجزين والمتفرجين، بل العمل على إبداع وإنتاج الحلول للمشاكل وهي لن تكون بضغطة زر أو أوامر من الأعلى للأدنى، بل عمل مجتمعي شامل وكامل، نتحمل فيه جميعاً المسؤولية، وهو جواب لعبارة: ماذا نحن فاعلون؟ ولن يحك جلدنا غير ظفرنا.

رفعت الإتاوات المفروضة على محال في رأس العين

فصائل أنقرة تتصيد سالكي طريق الهجرة نحو أوروبا على تخوم الحدود مع تركيا

أكد مواطنون في مناطق سيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» حاولوا الهجرة إلى الدول الأوروبية وفشلوا في ذلك، أن الفصائل الموالية لأنقرة و«عصابات مسلحة» في المناطق التي يحتلها الجيش التركي قاموا باستغلالهم، وسلبهم مبالغ مالية كبيرة خلال رحلة التهريب.
ونقلت مصادر إعلامية معارضة عن مهجر من منطقة عفرين المحتلة يدعى (أ. ع) أنه وأثناء محاولته الهجرة إلى أوروبا عبر تركيا بواسطة شخص يعمل ضمن صفوف فصائل الاحتلال، ويشرف بشكل مباشر على تهريب البشر والآثار إلى الداخل التركي، أقدم عناصر حرس الحدود التركية على إطلاق الرصاص بشكل مباشر نحوهم، ولدى الهروب باتجاه الداخل السوري، أقدم ذاك الشخص (المهرب) على تسليميه لميليشيا «الجبهة الشامية» الموالية للاحتلال التركي، والذين بدورهم تواصلوا مع عائلته مطالبين بفدية مالية لقاء إطلاق سراحه، بعد تعذيبه بأبشع الطرق.
وأوضح أنه بعد دفع عائلته نحو ٦٠٠ دولار أميركي، ومصادرة أجهزة الخليوي أقدم مسلح بإلقائه عارياً على مقربة من قرى بريف منبج شرقي حلب.
كما نقلت المصادر عن (ر. ز) وهو من أهالي مدينة الحسكة بأنه اتفق مع أحد المهربين ضمن منطقة رأس العين المحتلة والذي بدوره قام بتأمين طريق تهريب، مقابل ٧٠٠٠ دولار أميركي لكل شخص، مشيراً إلى أنه خرج مع مجموعة من شبان ينحدرون من مختلف المناطق، وسلكوا طرقاً محفوفة بالمخاطر، ولدى اقترابهم من مناطق يحتلها الجيش التركي اعترض طريقهم مجموعة مسلحة يستقلون سيارة عسكرية، حيث أقدموا على شتمهم وضربهم وتعذيبهم، قبيل اعتقالهم.
وأضاف: «عشنا أبشع انتهاكات على أيدي هؤلاء المسلحين، في حين أطلق سراحنا بعد التواصل مع ذوينا، وتهديدهم بالقتل إن لم يتم دفع فدية لا تقل عن ٥٠٠ دولار أميركي لكل شخص».
من جهة أخرى وحسب وكالة «نورث برس» الكردية، فقد اعتدت قوات حرس الحدود التركية «الجندرمة»، أمس على شخصين وامرأة واحتجزت ٥ آخرين خلال محاولتهم اجتياز الحدود السورية التركية غربي إدلب.
كما رفعت فصائل الاحتلال التركي قيمة الأتاوات المفروضة على محال الصرافة والذهب في رأس العين ونقلت الوكالة عن «مصدر خاص» أن ميليشيا «السلطان مراد» رفعت قيمة الإتاوة إلى ٤٠٠ دولار أميركي لمحل الذهب و٣٠٠ دولار على محل الصرافة والحوالات بزيادة على الأشهر الماضية بنسبة ٢٥ بالمئة.
وأوضح المصدر أن هناك فارق بين الإتاوات التي تفرضها كل ميليشيا، مبيناً أن ميليشيا «أحرار الشرقية» تتقاضى قيمة ٥٠٠ دولار عن محل الذهب و٤٠٠ دولار شهرياً عن محال الصرافة والحوالات، بذريعة حماية التاجر من اعتداء بقية الفصائل عبر وضعه تحت رايتها.
وأشار المصدر إلى أن أصحاب المحال في المدينة، يضطرون للدفع على أهواء تلك الميليشيات خشية تعرضهم للسرقة ولتفادي بطشها.
وكالات

استقدمت تعزيزات عسكرية جديدة إلى قواعدها غير الشرعية.. ومسؤول أميركي: لا رفع للعقوبات

صحيفة روسية: الولايات المتحدة تجهز «الخطة ب» في سورية تحسباً للفشل في أوكرانيا

الولايات المتحدة الأميركية تجهز «الخطة ب» في سورية تحسباً للفشل في أوكرانيا (عن الانترنت)

بينما اعتبرت صحيفة روسية أن الولايات المتحدة الأميركية تجهز «الخطة ب» في سورية تحسباً للفشل في أوكرانيا، نُقل عن مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية، استبعاده رفع واشنطن الإجراءات القسرية الأحادية الجانب التي تفرضها على دمشق من دون ما سماه «إحراز تقدم نحو حل سياسي في سورية».
ونقلت صحيفة «فزغلياد»، الروسية عن كبير الباحثين في معهد الولايات المتحدة وكندا التابع لأكاديمية العلوم الروسية، فلاديمير فاسيليف في مقال حمل عنوان «الولايات المتحدة تجهز «الخطة ب» في سورية تحسباً للفشل في أوكرانيا»، إن الولايات المتحدة تلعب دائماً على طاولات متعددة، التوجه الرئيس الآن هو ضرب روسيا على الجبهة بأيدي الأوكرانيين، إذا تفاقم الفشل على هذا الجناح من سياستهم الخارجية ولم يؤت «الهجوم المضاد» المعلن عنه بصوت عالٍ ثماره، فإن الولايات المتحدة ستسحب «الخطة ب» من درج الطاولة، وهي تتعلق بسورية».
وأوضح أن واشنطن ربما قررت تفعيل القضية السورية بعد تمرد رئيس شركة فاغنر يفغيني بريغوجين، وهي تراهن على تصعيد الوضع في الجمهورية العربية السورية وإشراك القوات المسلحة الروسية فيه.
وقال: «إضافة إلى ذلك، تحتاج إدارة جو بايدن إلى قرارات جيوسياسية مظفرة قبل الانتخابات، سورية مشروع طويل الأمد للسلطات الأميركية، شارك فيه باراك أوباما، لقد ورث الديمقراطيون هذا المشروع، وهم الآن يعودون إليه».
وختم فاسيليف «من المحتمل أن تصعد الولايات المتحدة الوضع في سورية، وكذلك في أوكرانيا. العامل التركي مهم أيضاً هنا، ويجب أن نأخذه بالحسبان».
على خطٍ موازٍ ووسط التصعيد الميداني الذي يشهده الشرق السوري، براً بين «مجلس دير الزور العسكري» وميليشيات «قوات سورية الديمقراطية– قسد» وجواً بين قوات الاحتلال الأميركي الجوية والقوات الجوية الروسية الصديقة، أدخلت قوات الاحتلال الأميركي تعزيزات عسكرية جديدة إلى قواعدها غير الشرعية شرق سورية، وفق ما ذكر موقع «أثر برس».
ونقل الموقع عن مصدر وصفه بالخاص في اليعربية أقصى شمال شرقي البلاد قوله «إن رتل آليات تضمن ٣٠ آلية دخل عبر معبر المحمودية غير الشرعي بريف اليعربية تضمنت شاحنات محملة بمواد ومغطاة بإحكام إضافة إلى عدد من الصهاريج الخاصة بنقل الوقود».
وأشار المصدر إلى أن الرتل اتجه إلى قاعدة خراب الجير غير الشرعية بريف اليعربية التي تعد نقطة للتجميع قبل توجهها إلى القواعد المنتشرة في محافظة الحسكة وريف دير الزور الشرقي، لافتاً إلى أن أغلبية التعزيزات العسكرية حالياً تتجه إلى القواعد العسكرية بريف دير الزور، في ظل التوتر الحاصل في المنطقة بين «مجلس دير الزور العسكري» و«قسد»، وسط اندلاع اشتباكات بين الطرفين.
في الأثناء نقلت مواقع معارضة عن مسؤول في الخارجية الأميركية عبر مراسلة إلكترونية تأكيده عدم نية واشنطن رفع «عقوباتها» عن سورية أو تغيير موقفها المعارض لإعادة إعمار سورية «حتى يتم إحراز تقدم حقيقي ودائم نحو حل سياسي».
وعلى غرار ادعاءات واشنطن السابقة ذكر المسؤول أن «العقوبات» لا ينبغي أن «تعرقل» النشاط الإنساني أو تقديم المساعدة لجميع المحتاجين.
وعلى الرغم من الموقف الأميركي الرافض لتطبيع العلاقات مع دمشق ذكر المسؤول الأميركي أن الولايات المتحدة تتشارك العديد من الأهداف مع «الشركاء العرب» فيما يتعلق بسورية، منها الوصول إلى حل «للأزمة السورية» بما يتوافق مع قرار مجلس الأمن «٢٢٥٤»، وتوسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية لجميع السوريين، وبناء الأمن والاستقرار لضمان عدم عودة تنظيم داعش إضافة إلى خلق ظروف آمنة لعودة اللاجئين.
وكالات

التنظيم اعتقل ١٣ شخصاً بريف حلب الشمالي الغربي بتهمة انتمائهم لـ«جهات معادية»

التظاهرات ضد «النصرة» تتواصل في الشمال تنديداً بسياساته القمعية وللإفراج عن المعتقلين

تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي واصل حملات الاعتقالات التي تطول أشخاصاً بتهمة انتمائهم لـ«خلايا مسلحة تتبع لجهات معادية» (عن الانترنت)

مع استمرار التظاهرات المندِّدة بممارساته التعسفية من اعتقالات وانتهاك لحرمات المنازل وترويع الآمنين في مناطق سيطرته في شمال غرب سورية، واصل تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي حملات الاعتقالات التي تطول أشخاصاً بتهمة انتمائهم لـ«خلايا مسلحة تتبع لجهات معادية» والتي لم يسلم منها حتى المراهقون، وسط أنباء عن تعرض متزعمين اثنين سابقين في التنظيم مناهضين لحكم متزعم الأخير المدعو أبو محمد الجولاني لعملية اختطاف في مدينة إعزاز المحتلة بريف حلب ما دفع المقربين منهما لتوجيه أصابع الاتهام للتنظيم بالوقوف وراء العملية.
وذكرت مصادر إعلامية معارضة أمس أن تظاهرات حاشدة خرجت في كل من مخيمات كفرة وترمانين والأتارب وإعزاز وصوران والباب والسحارة بريف حلب الجنوبي، ومخيمات تجمع الكرامة وأطمة الغربية ودير حسان وأطمة المدينة وكللي بريف إدلب، مطالبة بالإفراج عن المعتقلين والتنديد بممارسات تنظيم «النصرة» من اعتقالات تعسفية وانتهاك لحرمات المنازل وترويع الآمنين.
ولا تزال مناطق متفرقة في شمال غرب سورية تشهد بشكل دوري تظاهرات واحتجاجات مندِّدة بسياسات «النصرة» ومتزعمه الجولاني على خلفية الانتهاكات التي يمارسها بحق المدنيين، من اعتقالات تعسفية وكم الأفواه، وتضييق الخناق على المدنيين في مناطق سيطرته.
وأول من أمس، تحدثت المصادر المعارضة عن انطلاق تظاهرة نسائية في بلدة كللي بريف إدلب، احتجاجاً على ممارسات التنظيم من اعتقالات تعسفية وانتهاك لحرمات المنازل وترويع الآمنين.
كما خرجت تظاهرات حاشدة، حسب المصادر، في العديد من قرى وبلدات ومدن ريفي حلب وإدلب، رفضاً لسياسات «النصرة» التعسفية ضد المدنيين.
بالمقابل، اعتقل ما يسمى «جهاز الأمن العام» التابع «النصرة» أمس ١٣ شخصاً من سكان قرية باتبو بريف حلب الشمالي الغربي، بتهمة انتمائهم لـ«خلايا مسلحة تتبع لجهات معادية»، حسبما نقلت وكالة «نورث برس» الكردية أمس عن مصدر وصفته بـ«الخاص».
وأوضح المصدر أن وحدة من «جهاز الأمن العام»، داهمت ٨ منازل في قرية باتبو، واعتقلت ١٣ شخصاً بينهم مراهقون دون الـ١٨، تحت الضرب والشتائم أمام ذويهم وذلك بتهمة «خلايا مسلحة مناهضة».
وأضاف المصدر: إن «النصرة» شن الحملة عقب إصابة أحد مسلحيه مساء الثلاثاء على حاجز باتبو بريف حلب، وما زال يبحث عن مطلوبين آخرين بالتهمة ذاتها.
وتزايدت الاعتقالات التي ينفذها «النصرة» في بلدات ومدن بريف إدلب عقب الاستهدافات المتكررة خلال الأيام الأخيرة ضد مسلحيه وتحركاتهم في المنطقة.
بموازاة ذلك، تعرّض المتزعمان السابقان في تنظيم «النصرة» عصام الخطيب، وطلحة المسير، المعروف بلقب «أبو شعيب المصري» لعملية خطف متزامنة من موقعين مختلفين يوم الجمعة الماضي، من مسلحين مجهولين داخل مدينة إعزاز المحتلة بريف حلب الشمالي، حسبما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة أمس.
ووفقاً للمواقع، فإن الخطيب والمصري اشتهرا خلال السنوات الماضية بالعداء لتنظيم «النصرة» بعد الانشقاق عنه، والتحريض باستمرار على مناهضة حكم الجولاني في إدلب، الأمر الذي دفع المقربين من المتزعمين لتوجيه أصابع الاتهام للتنظيم بالوقوف وراء حادثة الخطف.
وأضافت المواقع: لم يصدر حتى الآن أي بيان عما يسمى «قوات الشرطة» أو ميليشيا «الجيش الوطني» الموالية للاحتلال التركي حول ملابسات عملية الخطف، وعلى وجه الخصوص ميليشيا «الفيلق الثالث» التابعة لميليشيا «الوطني» والمسؤولة عن «أمن مدينة إعزاز»، كما لم تتبنَّ أي جهة خطف الخطيب والمصري.
ونقلت المواقع عن باحث يدعى عباس شريفة قوله: إن «عملية الخطف التي تعرض لها الخطيب والمصري كانت بوضح النهار، وبعد خروج الناس من صلاة الجمعة».
وأضاف: «يبدو أن الخاطفين كانوا مطمئنين تماماً، وهو ما يعني أنهم من سكان مدينة إعزاز أو ممن ينسقون مع مجموعة عسكرية داخل المدينة»، معتبراً أن المؤشرات بالعموم تشير إلى تورط «النصرة» في عملية الخطف.
وكالات

أكدت أن تاريخهما ملطخ بالجرائم

سورية: هولندا وكندا شريكان في العدوان على سورية ودعم الإرهاب

أكدت سورية أن اعتراض كندا وهولندا على قرار محكمة العدل الدولية تأجيل إجراءات التحرك الذي تقومان به إزاء سورية ليس مستغرباً، مشددة على أن هذين البلدين غير مؤهلين البتة، ويفتقدان أي مشروعية بإعطاء العظات في مجال حقوق الإنسان، لأن تاريخهما ملطخ بالجرائم، وهما شريكان في العدوان على سورية ودعم التنظيمات الإرهابية.
ونقلت وكالة «سانا» عن مصدر رسمي في وزارة الخارجية والمغتربين: «ليس مستغرباً اعتراض كندا وهولندا على قرار محكمة العدل الدولية تأجيل إجراءات التحرك الذي تقومان به إزاء سورية، لأن هاتين الدولتين تعتقدان بأن أي إجراء لا يتماشى مع رغباتهما وسياساتهما مدعاة للانتقاد، ولا تستطيعان تحمل أي صفعة لأنها يمكن أن تقوض أسس التحرك الذي تقومان به».
المصدر أضاف: «إن البيان الكندي الهولندي ينضح بالتضليل والأكاذيب، شأنه شأن الحملة التي تقودانها ضد سورية، والتي تفتقد لأدنى درجات الصدقية، وتأتي في سياق شراكتهما الكاملة في العدوان على سورية ودعم التنظيمات الإرهابية التي مارست أبشع أنواع القتل، وهذه حقيقة مثبتة وأثارت فضيحة مدوية لدى الأوساط السياسية الهولندية».
وتابع المصدر: «إن تاريخ كندا وهولندا ملطخ بالجرائم التي تم اقترافها في المستعمرات وضد سكان البلاد الأصليين، والتي تحاول حكومتا هولندا وكندا غسل أيديهما منها اليوم بالاعتراف بها والاعتذار عنها، بالتالي فإن هذين البلدين غير مؤهلين البتة ويفتقدان أي مشروعية بإعطاء العظات في مجال حقوق الإنسان»، مشيراً إلى أنه الأحرى بهذين البلدين الخجل من وصمات العار التي تلطخ تاريخهما الأسود الاستعماري.
وفي الثاني عشر من حزيران الماضي، أعلنت محكمة العدل الدولية أن هولندا وكندا تقدمتا بشكوى تتضمن اتهامات ومزاعم واهية حول عمليات «تعذيب» في سورية و«استخدام أسلحة كيميائية»، داعية المحكمة لاتخاذ ما وصفته بـ«إجراءات عاجلة»، بهدف «الإفراج عن السجناء والسماح لمراقبين دوليين بدخول مراكز الاحتجاز».
وكالات

«النصرة» صَعَّدَ خروقاته والجيش رد باستهداف مواقع التنظيم في سهل الغاب وجبل الزاوية

الاحتلال التركي يجدد اعتداءاته على تل تمر والعثور على جثة مسلح من قسد في الطبقة

حماة - محمد أحمد خبازي
دمشق - الوطن - وكالات

صَعَّدَ تنظيم جبهة النصرة الإرهابي من اعتداءاته وخروقاته لاتفاق وقف إطلاق النار في منطقة «خفض التصعيد» شمال غرب البلاد، ما حدا بالجيش العربي السوري إلى الرد محققاً إصابات دقيقة بمواقع الإرهابيين، في حين خاضت وحدات من الجيش اشتباكات مع الدواعش في إطار عمليات التمشيط التي يقوم بها في البادية الشرقية، على حين جدد الاحتلال التركي اعتداءاته على ناحية تل تمر بريف الحسكة الشمالي.
وأكد مصدر ميداني لـ«الوطن» أن وحدات الجيش العاملة في قطاع ريف حماة من منطقة «خفض التصعيد» استهدفت برمايات من مدفعيتها الثقيلة مواقع للإرهابيين في السرمانية والحميدية والعمقية بسهل الغاب الشمالي الغربي، في حين وجهت الوحدات العسكرية العاملة بريف إدلب رمايات نارية مدفعية وصاروخية على مواقع «النصرة» في الفطيرة وفليفل وسفوهن بمنطقة جبل الزاوية في ريف إدلب الجنوبي.
وأوضح المصدر أن مجموعات إرهابية مما تسمى غرفة عمليات «الفتح المبين» التي يقودها «النصرة»، صعّدت أمس اعتداءاتها في محاور التماس بقطاعي ريفي حماة وإدلب من منطقة «خفض التصعيد»، باستهداف نقاط عسكرية بقذائف صاروخية.
ولفت المصدر إلى أن الجيش قابل تلك الاعتداءات بكثافة نارية حققت إصابات دقيقة بمواقع الإرهابيين.
وفي البادية الشرقية، تركزت عمليات الجيش البرية أمس، بتمشيط قطاعات في بادية الرقة من خلايا تنظيم داعش الإرهابي حسب قول مصدر ميداني لـ«الوطن»، أشار إلى أن الجيش اشتبك مع إرهابيين من تنظيم داعش في بعض القطاعات وأرغمهم على الفرار باتجاه عمق البادية.
في المقابل، جددت قوات الاحتلال التركي والفصائل المسلحة الموالية لها اعتداءاتها على مناطق بريف الحسكة الشمالي.
وذكرت مصادر إعلامية معارضة أن قوات الاحتلال التركي والفصائل الموالية قصفت بقذائف المدفعية الثقيلة، قرى قبور القراجنة والدردارة وتل قره في ريف ناحية تل تمر ضمن مناطق سيطرة ميليشيات «قوات سورية الديمقراطية–قسد» شمال غرب الحسكة، من دون ورود معلومات عن خسائر بشرية.
في سياق متصل، اعتقل ما يسمى فصيل «الشرطة العسكرية» الموالي للاحتلال التركي أمس أربعة أشخاص في منطقة عفرين المحتلة بريف حلب الشمالي.
ونقلت وكالة «نورث برس» الكردية التابعة لـ«قسد» عن مصدر «محلي» أن «الشرطة العسكرية» الموالية للاحتلال التركي داهمت منازل ٤ أشخاص في قرية جلمة التابعة لناحية جنديرس بريف عفرين، واعتقلتهم، مشيراً إلى أنه تم نقلهم إلى مكان مجهول من دون معرفة مصيرهم.
وذكر المصدر أن المعتقلين هم كل من عبد الرحمن عليكو ومحمد بنافشه وجمعة علون وخالد كلخلو من أهالي القرية الأصليين.
وتستمر عمليات الاعتقال بعفرين من الفصائل الموالية لأنقرة، بتهم وحجج جاهزة بهدف التضييق عليهم لإخراجهم من المنطقة، وبغية الحصول على مبالغ من ذويهم للإفراج عنهم.
من جهة ثانية، قضى شاب جراء انهيار نفق أثناء عمليات حفر أنفاق لميليشيات «قسد» في بلدة اليعربية بريف القامشلي شمال الحسكة، وذلك حسب المصادر الإعلامية المعارضة.
وتعمد الميليشيات لتشغيل عمال مدنيين برواتب شهرية زهيدة مستغلة حاجتهم المادية نتيجة تدهور الأوضاع المعيشية في المناطق التي تسيطر عليها «قسد»، وذلك لحفر الأنفاق والخنادق لتحصين مواقعها.
في الغضون، ذكرت المصادر الإعلامية المعارضة أن الأهالي عثروا على جثة مسلح من ميليشيات «قسد» مقتولاً بطلق ناري من مسدس حربي على يد مسلحين مجهولين داخل سيارته بالقرب من حي الزويقات في مدينة الطبقة بريف الرقة الغربي.

رغم الهدوء الحذر الذي توسط به «التحالف» لفرض هدنة بين الطرفين

اقتتال «قسد» مع «مجلس دير الزور العسكري» يعرقل طموح واشنطن بالتمدد إلى البوكمال

اقتتال دام بين ما يسمى «مجلس دير الزور العسكري» والشرطة العسكرية التابعة لميليشيا «قوات سورية الديمقراطية– قسد» (عن الانترنت)

حلب- خالد زنكلو

عرقل الاقتتال الدامي والخلافات المتجذرة بين ما يسمى «مجلس دير الزور العسكري» والشرطة العسكرية التابعة لميليشيا «قوات سورية الديمقراطية– قسد»، جهود وطموح الاحتلال الأميركي بالتمدد شرقاً نحو البوكمال حيث معبر القائم لقطع المنفذ البري الوحيد بين سورية والعراق.
وتجددت الاشتباكات المتقطعة أمس بين الطرفين بعد اشتدادها في اليوم السابق، على الرغم من توسط قوات «التحالف الدولي»، الذي تقوده واشنطن، لفرض هدنة بينهما، وظل التوتر سيد الموقف لغليان المنطقة واحتمال خروجها عن سيطرة المحتل الأميركي.
وقالت مصادر محلية في ريف دير الزور الشمالي إنه لم يمض سوى بضع ساعات عن الهدنة التي فرضها التحالف الدولي بين «قسد» و«مجلس دير الزور العسكري» ومن خلفه عشائر عربية، حتى عادت الاشتباكات بين الطرفين من جديد جراء شعور الميليشيات بالضعف واستقواء «المجلس» بموقف ونصرة الاحتلال الأميركي له بالسلاح الحديث، الأمر الذي مكنه من السيطرة على قرى وحواجز بأرياف دير الزور.
وذكرت المصادر لـ«الوطن» أن قذائف «آر بي جي» أطلقها مسلحون من «المجلس» أمس سقطت على مقرات «قسد» في بلدة البصيرة قبل اندلاع اشتباكات سقط خلالها ٤ جرحى بين الفريقين المتناحرين اللاهثين إلى كسب ود الاحتلال الأميركي وتأييده، مع أنهما يتبعان سوية إلى القيادة العامة للأخيرة منذ عام ٢٠١٩، لكن الخلافات متأصلة بينهما بعمر اتحادهما ضد تنظيم «داعش»، ويتمحور نفوذ كل منهما في المنطقة الحيوية شرقي نهر الفرات».
وبينت أن سبب الخلاف بين الفريقين يعود إلى شكوك متزعمي «قسد» حول نية «مجلس دير الزور العسكري» الانفصال عنها وتشكيل قوة عشائرية عربية بدعم من الاحتلال الأميركي، لبسط نفوذه على مناطق من الضفة الغربية لنهر الفرات حيث منطقة البوكمال التي تضم معبر القائم الوحيد الذي يربط الحدود السورية العراقية ببعضها بعضاً، وهو ما ترفضه الميليشيات راهناً نتيجة عدم قدرتها على توزيع مسلحيها على منطقة واسعة خارج حدود سيطرتها، عدا عن خشيتها من إغضاب الدول الفاعلة في هذا الملف الحيوي.
وأشارت إلى أن الميليشيات تتهم «المجلس» وعشائر عربية أخرى بعقد اجتماعات مع ضباط أميركيين، الهدف منها الإطاحة بنفوذها وتقوية المكون العربي في المنطقة وقبائله التي تمردت على الميليشيات أكثر من مرة في السنتين الأخيرتين بسبب اتهامها بتحجيم تمثيلها داخل القيادة العامة التي يتبعان إليها ومصادرة قرارها بالكامل في جميع الشؤون التي تخص مناطق شرقي الفرات الواقعة تحت هيمنة الميليشيا.
مصادر قبلية في دير الزور، أوضحت لـ«الوطن» أن المسلحين العشائريين لا يزالون يقطعون طرق إمداد «قسد» في أرياف دير الزور الشمالية والغربية والشرقية للحيلولة دون وصول تعزيزاتها العسكرية إلى مقرات الميليشيا فيها، ولاسيما في بلدتي الصور والعزبة، والتي لا يزال بعضها محاصراً حتى لحظة أعداد الخبر.
وبينت المصادر أن «مجلس دير الزور العسكري»، مدعوماً بقبائل عربية وازنة في دير الزور والحسكة، مصرّ على تسليم قتلة اثنين من مسلحيه في الاشتباكات التي دارت أول من أمس عند أحد حواجز الشرطة العسكرية لـ«قسد»، للقصاص منهما، وهو ما يرفضه متزعمو «قسد»، الذين يؤكدون أن من حقهم مكافحة «أعمال الشغب» في مناطق نفوذهم.
وأكدت استمرار التوتر بين الطرفين على الرغم من سريان مفعول التهدئة بينهما، وتوقعت انفجار الصراع مجدداً ليطول جميع مناطق نفوذ «قسد» في الرقة والحسكة، بالإضافة إلى دير الزور، بما يحبط المشروع الأميركي الرامي إلى إغلاق الحدود السورية العراقية، لممارسة مزيد من الضغوط على الدولة السورية، وفي مقدمتها الضغوط الاقتصادية، عبر التلويح أو حتى ردم الطريق البري الوحيد المتبقي بين دمشق وبغداد ومن خلفها طهران، وهو مشروع غير قابل للتطبيق على الأرض لأسباب سياسية وميدانية وعسكرية لا تصب في مصلحة الاحتلال الأميركي.

وزير المهجرين اللبناني بحث ونائب السفير الروسي في لبنان ملف النازحين

شرف الدين: دمشق تجاوبت إيجابياً وهناك توجه لإطلاق «يوم العودة» رومانوف: التسييس الغربي لملف النازحين يعرقل الجهود اللبنانية

بيروت – سماهر الخطيب

وزير المهجرين في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية عصام شرف الدين مع مراسلة الوطن في بيروت (الوطن)

بحث وزير المهجرين في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية عصام شرف الدين خلال لقائه نائب السفير الروسي في لبنان مكسيم رومانوف والسكرتير الأول بالسفارة إيفان ميدفيدسكي في مكتبه بالوزارة ملف النازحين السوريين، موضحاً أن الحكومة السورية تجاوبت إيجابياً في الملف ولجهة إعادتهم إلى قراهم ومدنهم، مشدداً على أنّ الغرب أداة سلبية في الموضوع وله أهداف سياسية ومنها تدمير سورية لكنه لم ينجح أمام إرادة الشعب السوري وقيادته، على حين بين رومانوف أن التسييس الغربي للملف يعرقل جهود لبنان.
وأشار شرف الدين خلال اللقاء الذي حضرته «الوطن»، إلى أن زيارته الأخيرة إلى دمشق كانت زيارة تحضيرية، ووجد تجاوباً إيجابياً من الحكومة السورية لما تمّ طرحه حينها من نقاط حول ملف النازحين، وأنه بصدد إعداد تقريره حول الزيارة ونتائجها وتقديمه إلى مجلس الوزراء اللبناني.
وأوضح شرف الدين أن وزير الإدارة المحلية والبيئة السوري حسين مخلوف نوه إلى إمكانية استقبال ١٨٠ ألف نازح كمرحلة أولى، ومن ثم ١٥ ألفاً شهرياً، وأكد وجود مراكز إيواء تستوعبهم إضافة إلى القرى المؤهلة للسكن، وأن ١٤٠٠ تمت إعادتهم إلى القلمون في العام الماضي ولم يبقوا في مراكز الإيواء سوى ليلة واحدة ومن ثم ذهبوا إلى قراهم وبيوتهم.
وأشار شرف الدين إلى وجود ثلاث نقاط جديدة تكملة لورقة العمل هي: موضوع خدمة العلم، ومكتومو القيد وحديثو الولادة، والسجناء السوريون وإمكانية استكمال محكوميتهم في سورية.
ولفت الوزير اللبناني إلى العودة الآمنة وأنها تتم وفق لوائح حيث يتم تشكيل فريق عمل من وزارة الشؤون والإدارة العامة للأمن العام، يدخل للمخيمات وينظم استمارات ويتأكد من المعلومات بالتواصل مع سورية مثلاً إن كان بيته آمن، أو ليس عليه خدمة علم، او ليس مطلوباً للدولة، ومن ثم يتم وضعه في قائمة الأولويات ليعود لبلاده عودة آمنة.
وأشار شرف الدين إلى أنه ولعدم توقيع لبنان على «الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين – تموز ١٩٥١» فإن لبنان له الحق بأن ينسق مع سورية حول هذه الأمور من دون العودة إلى مفوضية شؤون اللاجئين إلا إذا أرادت التدخل الإيجابي.
وقال شرف الدين: إن القرار السياسي بحاجة إلى إنضاج عبر الاستفادة من روسيا والأصدقاء والضغط لإعادة أكبر عدد ممكن، كما أن هناك ٦٠٠ ألف لاجئ يطلبون لجوءاً سياسياً وعملياً ٩٠ بالمئة منهم غير مستوفين للشروط.
وأوضح أن قرار البرلمان الأوروبي وتحريك الملف الكيميائي وملف المفقودين في هذا الوقت، هدفه فرملة وتعطيل المبادرة اللبنانية، وأنّ الغرب هو أداة سلبية وله أهدافه السياسية، قائلاً: «نحن نعلم ماذا يريد، ولو استطاع تغيير النظام في سورية لما تأخر وكان أحد أهدافه تدمير سورية لكنه لم ينجح أمام إرادة الشعب السوري وقيادته».
وتوجه شرف الدين بالشكر إلى روسيا الاتحادية على بروتوكول التعاون لجهة دعم النازحين بسلة غذائية وإعادة بناء القرى المدمرة على عاتقها، وأوضح أن روسيا أكدت الالتزام بالبروتوكول ودعم المساعي اللبنانية في هذا الملف.
كما طرح شرف الدين أن هناك توجهاً نحو إطلاق «يوم العودة» وتشكيل لجنة ثلاثية «سورية – لبنانية – المفوضية»، إضافة إلى الإصرار والضغط على القبول بإرسال المساعدات للنازحين داخل الدولة السورية.
بدوره نوه رومانوف إلى أهمية زيارة شرف الدين إلى دمشق وأصدائها الإيجابية، ولفت إلى موقف مفوضية شؤون اللاجئين والأمم المتحدة ومنحها المساعدات للنازحين داخل لبنان ورفضها منحها للداخل السوري في حال عودتهم وطرح موضوع العراقيل اللبنانية والتسييس الغربي لملف إعادة النازحين.
وتطرق الجانبان إلى أهمية رفع العقوبات المفروضة على سورية لتهيئة الأرضية لإعادة الإعمار، ونوه شرف الدين إلى أهمية الدور الصيني والروسي ودور الجامعة العربية المرتقب في هذا الشأن والتعويل عليه.

قولاً واحداً

محمد نادر العمري

أميركا وتصعيد الملف السوري.. ماذا بعد؟

جملة من التطورات المتسارعة التي شهدها الملف السوري خلال الأسابيع السابقة بوجهيها السياسي والعسكري، وعكست هذه التطورات مدى التجاذب والكباش القائم على حدة الصراع وخاصة بين القطبين الدوليين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأميركية.
الوجه الأول لهذه التطورات السياسية كان من خلال عجز مجلس الأمن للتوصل إلى صيغة توافقية حول التوصل إلى مشروع قرار لتمديد آلية إدخال المساعدات الإنسانية إلى سورية عبر الحدود، بعد انتهاء سريان مفعول القرار السابق لمجلس الأمن رقم ٢٦٧٢، وهو ما أعاد إلى الأذهان فترة الصراع السابقة التي شهدتها كل مراحل الأزمة السورية، من تباين في الأهداف والوسائل، ولاسيما من قبل الولايات المتحدة الأميركية التي تصر على استخدام المنظمات الدولية لتحقيق مآربها من ناحية، ومسارعتها لاستباق أي حلول أو مسارات فاعلة لحل الأزمة السورية لا تتناسب مع توجهاتها.
فالمتابع للمشروعين اللذين قدما في جلسة مجلس الأمن حول هذه المسألة يلحظ ذلك من حيث:
أولاً– إصرار غربي على إطالة أمد الأزمة في سورية عبر تبنيه فترات زمنية طويلة تتعلق بإدخال المساعدات في ظل ممارسة هذا الغرب سياسة الحصار الاقتصادي التي تزيد من حاجة السوريين بمختلف مناطق وجودهم لهذه المساعدات.
ثانياً– التنصل من كل الالتزامات الأخلاقية والإنسانية، وهذا ما يبرز من خلال التمسك بإدخال المساعدات عبر خطوط الحدود، وعدم تطبيق البندين المتعلقين بتنفيذ مشاريع التعافي المبكر وإدخال المساعدات عبر خطوط التماس أي عبر الحكومة السورية، وهو ما يؤكد على ممارسة واشنطن كل الضغوط لعدم الاعتراف بشرعية هذه الحكومة.
ثالثاً– الاستمرار في تسييس ملف اللاجئين وإعاقة عودتهم إلى سورية، إذ لم ينص مشروع القرار الغربي على تقديم المساعدة لهم في إطار عودتهم لمناطقهم ومدنهم، ولكن تقديم الدعم لهم في الدول الموجودين بها، وهو ما يعكس التوجه الغربي حقيقة في استثمار هذا الملف لإطالة الأزمة السورية.
أما الوجه الآخر من التطورات فهو يتجلى بالتصعيد العسكري، ففي الوقت الذي كان الاهتمام يتوجه باتجاه مدينة إدلب، تسارعت وتيرة التطورات في المنطقة الشرقية من سورية، والتي كنا قد أشرنا لها في مقال نشر سابقاً بتاريخ ٨/٦/٢٠٢٣ بصحيفة «الوطن» بعنوان «الأزمة السورية وتعقيدات الحل السياسي»، من خلال سعي الولايات المتحدة الأميركية عبر إجراءات مختلفة لتكريس وجودها أولاً في المنطقة، وإفراغ أي مصالحة سورية–تركية من مضامينها، وتمثل هذا السعي الأميركي عبر الإجراءات التالية:
أولاً– مع نهاية عام ٢٠٢٢ وتحديداً في شهر تشرين الأول قامت القوات الأميركية بتغيير قيادة ما عرف بـ«جيش المغاوير» الرافضة للتنسيق والتعاون مع ميليشيات «قسد» وعينت قيادة جديدة لها تقبل بذلك، بقيادة محمد فريد القاسم، كما قامت بتغيير اسم الفصيل ليصبح «جيش سورية الحرة»، وتنشيط حراك هذا الفصيل في مناطق سيطرة «قسد» لاستقطاب العشائر العربية لصفوفه، بالتزامن مع إعادة تموضع ميليشيات «قسد» في خطوط المواجهة.
ثانياً– عززت قوات الاحتلال الأميركية من قواتها المتمركزة في دير الزور والحسكة والرقة، واستقدمت نظام راجمات «هيمارس»، فضلاً عن إرسالها لـ٢٥٠٠ جندي إضافي إلى سورية والعراق، وإعلان البنتاغون إرسال مقاتلات إضافية من طراز «إف٣٥» و«إف١٦» وبارجة حربية إلى الشرق الأوسط بذريعة الدفاع عن المصالح الأميركية، بعد أكثر من احتكاك جوي حصل بين الطائرات الروسية والأميركية في الأجواء السورية.
وبذلك يبدو أن الولايات المتحدة الأميركية بدأت بترجمة مشروعها العسكري الجديد القديم، المتمثل بدمج التنظيمات المسلحة وتداخلها على شكل حزام أمني وعسكري متصل من منطقة التنف وصولاً لبعض مناطق إدلب مروراً بشرق الفرات، بعد استقدامها قوات دعم مما يسمون مجموعة الصناديد إلى الحقول النفطية في شرق الفرات لحمايتها وخاصة حقلي كونيكو والعمر بريف ديرالزور، وطلبها من التنظيمات المسلحة في التنف الاستنفار في «المنطقة ٥٥»، وسبق ذلك إعادة انتشار لميليشيات «قسد» على سبع نقاط مطلة على ضفاف الفرات.
التوجه الأميركي هذا ناجم عن إحدى الاحتمالات المتوقع أن تشهدها المنطقة الشمالية الشرقية من سورية والتي يمكن وضعها في السياقات التالية:
أولاً – السعي الأميركي لفرض حالة الاندماج بين التنظيمات المسلحة عبر تشكيل الحزام الأمني المتصل من التنف وصولاً لحدود إدلب، من خلال نشرها مخاوف قد تكون حقيقية أو مجرد شائعات في صفوف هذه التنظيمات لتنفيذ هذا الدمج بإشراف أميركي، في ظل المساعي الأخيرة لاستقدام تيار واسع من «هيئة تحرير الشام» أي «جبهة النصرة» سابقاً وضمه لهذا الحزام، والمقصود بالمخاوف التجهيز السوري بدعم من الحلفاء والأصدقاء لتحرير المنطقة أو تنشيط ودعم حركات المقاومة.
ثانياً – قد يكون هذا التحرك الأميركي ناجم عن معلومات استخباراتية في توجه الدولة السورية وحلفائها نحو تصعيد ميداني في منطقة شرق الفرات لدفع القوات الأميركية من الانسحاب أو عدم السماح لها من الاستفادة من حقول النفط في ظل زيادة تداعيات الحصار الاقتصادي على السوريين، وهذا الخيار متفق عليه حتى من قبل اللجنة الرباعية التي تضم سورية وروسيا وإيران وتركيا، وهو ما سربته صحف أميركية وفي مقدمتها «واشنطن بوست» و«فورين بوليسي» خلال الأشهر الثلاثة الماضية عن معلومات وصلت للقوات الأميركية عن توجه دمشق وحلفائها لاستهداف الوجود الأميركي شرق الفرات، الأمر الذي دفع أميركا لاستقدام أسلحة نوعية لمنطقة شرق الفرات، رافقها مناوشات جوية بين سلاحي الجو الروسي والسوري.
ثالثاً – السيناريو الثالث يتجلى في احتمال إقدام الولايات المتحدة الأميركية بتحريك هذه التنظيمات على عدة محاور بذريعة حماية مصالحها أو التصدي لمواجهة محتملة، وهذا السيناريو قد يكون بهدف عرقلة المسارات السياسية الخاصة في حل الأزمة السورية وقطع الطريق أمام المباحثات السورية– التركية، والسورية– العربية، أو بهدف انتقال الصراع الأميركي– الروسي إلى الجغرافيا السورية.
من دون أدنى شك، الفترة المقبلة ستكون «حبلى» بالأحداث والتطورات الساخنة ولن تكون كسابقاتها، وخاصة في ظل اندفاع إدارة الولايات المتحدة نحو تحقيق إنجاز خارجي قبل نهاية العام الحالي وقبل بدء موسم الانتخابات الرئاسية المقبلة.